



نشرة إيكو

لبنان: الأزمة السورية

حقائق وأرقام

عدد اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان:

١,١ مليون لاجئ

عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا:

٢٥٠٠٠ لاجئ

عدد العائدين اللبنانيين:

٢٠٠٠٠ عائد

عدد اللاجئين العراقيين:

١٧٠٠٠ لاجئ

(المصدر: المفوضية السامية للأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين

(UNHCR)، الأونروا)

إجمالي تمويل المفوضية الأوروبية

منذ بداية الأزمة:

حوالي ٥٠٣ مليون يورو. تشمل

٢٢٦,١ مليون يورو من الميزانية

الإنسانية للاجئين السوريين

والمجتمعات المضيفة



حقوق الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) / سارة حويك

الرسائل الرئيسية

- لبنان هو البلد المجاور الأكثر تضرراً من الأزمة السورية، حيث يستضيف أكثر من ١,١ مليون لاجئ سوري، والذين يشكلون مع مجتمعات اللاجئين الأخرى في البلاد أعلى رقم في العالم لعدد اللاجئين للفرد الواحد، إلا أن الوصول إلى الأراضي اللبنانية بالنسبة لأولئك الفارين من الصراع في سوريا أصبح أمراً شبه مستحيل منذ بداية عام ٢٠١٥ بعد إنفاذ التشريعات الصارمة التي فرضتها الحكومة اللبنانية.
- تتني المفوضية الأوروبية على كرم لبنان حكومته وشعباً، ولكنها تشعر بقلق متزايد إزاء تدهور مساحة الحماية والظروف المعيشية للاجئين الأكثر عوزاً. على سبيل المثال، يؤدي ارتفاع الرسوم والإجراءات الإدارية المعقدة التي يواجهها اللاجئون لتجديد إقامتهم القانونية في البلاد (بما في ذلك فرض حظر على اللاجئين الذين يعملون) إلى اضطراب عدد أكبر من اللاجئين للإقامة بصورة غير شرعية، مما يؤثر المخاوف تتعلق بقدرتهم على التحرك والوصول إلى الخدمات ويعرضهم لسوء المعاملة والتحرش.
- تلتزم المفوضية الأوروبية بمواصلة دعم الحكومة اللبنانية والمجتمع الإنساني من خلال تقديم المساعدات للاجئين السوريين واللبنانيين المعوزين. منذ بداية الأزمة، قامت المفوضية الأوروبية بتخصيص حوالي ٥٠٣ ملايين يورو للمساعدات، بما في ذلك أكثر من ٢٢٦ مليون يورو من الميزانية الإنسانية.

المفوضية الأوروبية – المساعدات
الإنسانية والحماية المدنية

ب-١٠٤٩ بروكسل، بلجيكا

هاتف: ٢٩٥ ٤٤ ٠٠ (+٣٢ ٢)

فاكس: ٢٩٥ ٤٥ ٧٢ (+٣٢ ٢)

البريد الإلكتروني:

echo-info@ec.europa.eu

العنوان الإلكتروني:

<http://ec.europa.eu/echo>



يستضيف لبنان، بلد الـ ٤,٤ مليون نسمة، أكثر من ١,١ مليون لاجئ سوري، و٤٤٠٠٠ لاجئ فلسطيني، و١٧٠٠٠ لاجئ عراقي، وهو الأمر الذي جعل فيه أعلى تركيز في العالم من اللاجئين السوريين لكل نسمة على مستوى العالم، بمعدل فرد واحد (لاجئ) من أصل كل أربعة أشخاص.

ومنذ اندلاع الأزمة السورية في عام ٢٠١١، عبر مئات الآلاف من اللاجئين إلى لبنان بحثاً عن الأمن والمأوى، وأكثر من ٧٥% من هؤلاء هم من فئات الأطفال والنساء. وقد زاد هذا التدفق الضغط على اقتصاد البلاد، وبنيتها التحتية. وقد ظهر هذا الضغط في جميع القطاعات بما في ذلك التعليم، والصحة، والسكن، وخدمات المياه والكهرباء. ومع مرور الوقت، صعد التنافس على الوظائف والموارد أيضاً من حدة التوتر بين المجتمعات اللبنانية المضيفة واللاجئين السوريين.

وأدى الوضع الأمني الهش على طول المناطق الحدودية، وخاصة في منطقة عكار والمنطقة الشمالية من سهل البقاع، إلى تشكل تحديات إضافية تعيق إيصال المساعدات الإنسانية وتقديم المساعدات. وكان القتال الذي نشب في عرسال في شهر آب من عام ٢٠١٤ بمثابة نقطة تحول مما أدى إلى وصول حالة التوتر بين اللبنانيين واللاجئين السوريين إلى الذروة. ويشمل ذلك زيادة عمليات الإخلاء، وعمليات تفتيش الشرطة، وسوء المعاملة، وتقييد التحرك.

الاحتياجات الرئيسية والمشكلات ذات الصلة

مع حرمانهم من الحق في العمل، يحتاج اللاجئون السوريون إلى دعم خارجي لتلبية احتياجاتهم. وفي ظل عدم توفر المخيمات الرسمية للاجئين، يضطر اللاجئون في لبنان إلى دفع ثمن الغذاء، والإيجار، والملابس، والأدوية... الخ. ولا يزال مستوى التمويل المتاح لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين غير كافٍ. ونتيجةً لمواجهتها لهذا النقص، تخفض الوكالات من المساعدات التي تقدمها للاجئين.

وأعرب لبنان عن نيته في خفض أعداد اللاجئين السوريين الذين يعيشون على أراضيه من أجل ضمان الأمن والتخفيف من الأعباء الملقاة على شعبه واقتصاده. في ١٣ كانون الثاني من عام ٢٠١٥، أعلنت حكومة لبنان سياسة جديدة لتنظيم دخول اللاجئين السوريين: حيث أصبح يتوجب على جميع اللاجئين السوريين الراغبين في دخول لبنان تبرير الغرض من زيارتهم. ونتيجةً لذلك، انخفضت معدلات الدخول إلى الأراضي بشكل كبير مع إغلاق الحدود "بشكل فعلي" أمام الفارين من العنف. ويواجه اللاجئون الفلسطينيون من سوريا أيضاً تحديات متزايدة للوصول إلى الأراضي منذ شهر أيار من عام ٢٠١٣.

وتؤدي الرسوم العالية (٢٠٠ دولار للشخص البالغ) والإجراءات الإدارية المعقدة المفروضة على اللاجئين لتجديد إقامتهم القانونية في البلاد إلى تزايد أعداد اللاجئين غير الموثقين والمسجلين. ويثير هذا المخاوف بشأن قدرتهم على التحرك والوصول إلى الخدمات، ويعرضهم لسوء المعاملة والتحرش. وتشير التقديرات إلى أن ٧٥% من الناس حالياً ليس لديهم إقامة سارية المفعول ومن المرجح أن تزداد هذه النسبة.

ولا يحصل أكثر من ٧٥% من أطفال اللاجئين السوريين في لبنان على أي شكل من أشكال التعليم مما يعرضهم للعنف الجسدي وأو النفسي، وعالة الأطفال، والاستغلال، والزواج المبكر، والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة. وقد تعهدت وزارة التربية والتعليم بزيادة القدرات في المدارس لاستقبال ما يصل إلى ٢٠٠٠٠٠ طفل سوري- ولكن هذا الرقم يساوي نصف الأطفال السوريين الذين هم في سن المدرسة فقط.

وقد وصل نظام الرعاية الصحية اللبناني إلى طاقته القصوى حتى قبل بدء تدفق السوريين، حيث كان يعتمد بشكل كبير على قطاعه الخاص. ويواجه اللاجئون السوريون عدة عقبات تحول دون حصولهم على الرعاية الصحية بما في ذلك التكاليف الباهظة للخدمات، والتحديات الجغرافية، ومعايير التغطية المقيدة. ولا تتم تغطية اللاجئين الذين يعانون من الأمراض طويلة الأمد والأمراض المزمنة المكلفة (مثل السرطان، والفشل الكلوي، وغيرها).

ولا يوجد مخيمات رسمية للاجئين بسبب سياسة "عدم إقامة المخيمات" التي اعتمدها الحكومة اللبنانية. وينتشر اللاجئون السوريون في أكثر من ١٧٠٠ مجتمع محلي في جميع أنحاء البلاد حيث يعيشون في الشقق، أو الملاجئ الجماعية، أو تجمعات الخيام، أو المنازل غير المكتملة، أو الكراجات، أو المستودعات، أو مواقع العمل. يعيش حوالي ٩ لاجئين من أصل ١٠ في ٢٥١ موقعاً، وتعد هذه المواقع من أفقر الأحياء في لبنان. وفي ٣٧ منطقة، أصبح عدد السكان السوريين يفوق عدد اللبنانيين.



إستجابة الاتحاد الأوروبي الإنسانية

التمويل

منذ عام ٢٠١٢، قدمت المفوضية الأوروبية ٢٦٩,١ مليون يورو للتمويل الإنساني ضمن الاستجابة لتبعات الأزمة السورية في لبنان.

ومنذ بداية الأزمة، ركزت المساعدات على اللاجئين الأكثر عوزاً، سواء القادمين الجدد (حتى منتصف ٢٠١٤)، أو الذين يعيشون في أسوأ الظروف السكنية، أو الفئات الأشد عوزاً على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. وعلى صعيد القطاعات، ساهم تمويل المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي في الغالب في: المساعدات النقدية حتى يتمكن الأشخاص الأشد ضعفاً من تلبية احتياجاتهم الأساسية، والرعاية الصحية الثانوية في الحالات التي تتطلب إنقاذ الحياة، والمأوى (بما في ذلك المياه والصرف الصحي) لتحسين الظروف المعيشية للأسر التي تعيش في مساكن دون المستوى المطلوب. وتبقى الحماية من القطاعات الأكثر أهمية من ناحية تقديم المشورة والمساعدة القانونية والخدمات للناجين من العنف.

ونظراً للطبيعة الممتدة لأزمة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، واصلت أدوات الاتحاد الأوروبي الأخرى تقديم الدعم للفلسطينيين.

